بين الإصلاح المنشود والإفساد المقصود

في الروزنامة الدينية المغربية

ورد على الموقع السؤال التالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أريد فقط أن أسأل الدكتور إن كان لديه ما يدلي به حول ما نسمع في هذه الآونة عن إصلاح مناهج التعليم بدار الحديث الحسنية والتفاصيل التي تتسرب عن ذلك الإصلاح في الصحافة!!! وكأن الأمر يتعلق بإصلاح السجون السرية للمخابرات الأمريكية وليس شأنا يهم المسلمين أن يطلعوا عليه. كما أود أن أعرف إن كان هناك من ربط منطقي بين هذا الإصلاح وما حدث لمناهج التعليم في الأزهر والقرويين إبان الاستعمار الغربي.

والسلام

الجواب :

لفظة "الإصلاح" كلمة مبتذلة ومستهجنة كثيراً في المغرب ويمكن إدراجها بدون تردد في البيئة التداولية المغربية المتأخرة ضمن: "**الأضداد اللغوية**" أي: الألفاظ التي تستعمل للدلالة على معنى ما وضده[1].

لذلك يصعب الحكم على المعنى المقصود من "**الإصلاح**" في الممارسة السياسية المغربية، من دون معاينة وتمحيص النتائج على أرض الواقع.

وينبني تقريري هذا على تجربة خطة "إصلاح التعليم المغربي" التي أسالت الكثير من المداد وأهدرت الكثير من الأموال والطاقات فيما لا طائل تحته، نظراً لأن الأمور آلت بعد تنزيل هذا "الإصلاح" المفترض، الذي وُكل القيام به إلى رجل فني (تقنقراطي) ضيق الأفق، لكن مقرب من الملك الراحل الحسن الثاني، وهو مزيان بلفقيه (الصورة) ، إلى نقيضه تماماً وهو: "**الإفساد**" وفي المطلق!، كما يتضح من التحليل التالي لمحمد بولوز الذي يستحق عليه كل ثناء وتنويه في الزمن المغربي المعاصر الرديء:

وهكذا نجد الكذب الصريح على الناس وعموم الشعب، فقد قبلت النخبة التي أشرفت على ميثاق التربية والتكوين بتوافق بين مجمل أطرافها، على ما جاء فيه باعتباره حزمة متكاملة، إذا لم يجد فيه كل طرف جميع ما كان يطمح إليه، واعتبر نفسه قد تنازل على جملة من ملاحظات، فعلى الأقل بقي لديه أمل في تنفيذ الحد الأدنى من مطالبه.

غير أن من تولوا التنفيذ تعاملوا بانتقائية عجيبة، ينفذون بحماس ما يروقهم باسم مشروعية الميثاق، ويعرضون ويعطلون ما لا يروقهم باسم "أن الميثاق ليس مقدسًا، ولا كتابًا منزلاً", وإذا رجعنا إلى وضعية اللغة العربية، وجدنا هذه الوثيقة الوطنية قد تكلمت بكلام معسول في الديباجة، وأفردتها بدعامة خاصة، وحددت تاريخًا وأجلاً للتنفيذ.

[1] مثل: "الجون" الذي قد يكون: "أبيض" و"أسود"

فقالت المقدمة: "يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية؛ عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص, وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم, متمكنون من التواصل باللغة العربية, لغة البلاد الرسمية, تعبيرًا وكتابة, متفتحون على اللغات الأكثر انتشارًا في العالم, متشبعون بروح الحوار, وقبول الاختلاف, وتبني الممارسة الديمقراطية، في ظل دولة الحق والقانون".

وجاء في الدعامة التاسعة من الميثاق: "تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها", وقالوا في ديباجة الدعامة: "إن اللغة العربية, بمقتضى دستور المملكة المغربية, هي اللغة الرسمية للبلاد, وحيث إن تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ولا يزال وسيبقى طموحًا وطنيًا", ولهذا قرروا "تجديد تعليم اللغة العربية وتقويته، مع جعله إلزاميًا لكل الأطفال المغاربة، في كل المؤسسات التربوية العاملة بالمغرب مع مراعاة الاتفاقيات الثنائية المنظمة لمؤسسات البعثات الأجنبية".

وقالوا: "يستلزم الاستعداد لفتح شعب للبحث العلمي المتطور والتعليم العالي باللغة العربية، إدراج هذا المجهود في إطار مشروع مستقبلي طموح، ذي أبعاد ثقافية وعلمية معاصرة. يرتكز على: "التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم؛ وتشجيع حركة رفيعة المستوى للإنتاج والترجمة بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة, مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتـــــاج الوطني الجيد؛ وتكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية وبعدة لغات أخرى، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة.

وقالوا لنا: "ابتداءً من السنة الأكاديمية 2000-2001، تحدث أكاديمية اللغة العربية باعتبارها مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بتخطيط المشروع المشار إليه أعلاه, وتطبيقه وتقويمه بشكل مستمر. وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللغة العربية".

وها نحن في السنة السابعة من صدور الميثاق وعلى مشارف أقل من ثلاث سنوات عن العشرية المحددة للتطبيق والتنفيذ، ولم تر بعد أكاديمية اللغة العربية النور، وتعطل معها ما كان مقررًا أن تفعله. وأصبحت أيدينا على قلوبنا نتمنى مجرد بقاء الحال على ما كان، في ظل تحالف مكشوف بين تيار كان معروفًا لنا من قديم[2]، ووجهات رسمية بالغت في الانبطاح، حتى استلمت بلسانها ما هنالك من غبار وتراب تحت أقدام المتربصين[3].

قلت (عمراني): لذلك، فحري بنا أن لا نأخذ المسميات الرسمية المغربية، **وهي دولة من دول محصلة الصفر بامتياز**[4]، على ظواهرها، بخصوص "خطة إصلاح الشأن الديني بالمغرب"، لأنها {**وعلى خلاف "خطة إصلاح التعليم"، التي هي في بعض جوانبها شأن محلي محض وإن ببعض روافد وتقاطعات دولية**}، مطلب ملح من مطالب العم سام في رسم الخريطة السياسية والثقافية والدينية للدول الإسلامية فيما يسمى ب "**الشرق الكبير**"، بعد أن أطاح بالاتحاد السوفياتي، بمساعدة ميدانية من حليفه الأول "طالبان" الذي ساعده في إتمام هذه المهمة بأقل تكلفة ممكنة (3 تريليون دولار فقط، مقارنة مع المئات التي كلفتها الحرب الباردة منذ سنة 1947) وما تلا ذلك من حرب معلنة على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر في نيويورك (الصورة).

---

[2] يقصد بذلك اللوبي الفرنكفوني في المغرب الذي أساء إلى اللغة العربية أيما إساءة.

[3] من مقالة لمحمد بولوز: **ماذا سيبقى من المغرب إذا قطع لسانه وطعن فؤاده؟! على الرابط التالي:**
http://www.altareekh.com/doc/article.php?sid=1390

[4] أنظر : "دولة محصلة الصفر" على هذا الموقع.
http://www.alhiwar.org/ar/content/view/24/2

وبما أن الموضوع في حد ذاته ليس بجديد، فلا ضير من إعطاء لمحة تاريخية مجملة بخصوص هذه الأزمة الحاضرة الغائبة التي أقضت مضاجع المسلمين لقرابة القرن الآن، دون أن يهتدوا فيها إلى حل مرض أو ترى أجيالهم المتعاقبة بصيص أمل بأنهم قاب قوسين من الخروج من هذا النفق المظلم.

جذور الأزمة الحضارية للمسلمين المعاصرين

لم يكن القرن الرابع عشر الهجري/العشرون الميلادي مواتياً للمسلمين لا من الناحية السياسية، أو العلمية، أو الحربية.

فقد انفرط عقد الخلافة العثمانية (1290 - 1924) سنة 1924 بعد أن ظلت الإمبراطورية تعاني من آفتين قاتلتين على الصعيد الحضاري، كنقائض داخلية حرجة استعصت على الحل:

1) توقف الاجتهاد العام في كل مناحي الحياة، وتبني الخلافة للمذهبية التقليدية التاريخية في الأصول والفروع، التي أكل عليها الدهر وشرب ولم يطرأ عليها كبير تغيير، منذ أن أسس لها أصحابها في القرن الثاني والثالث الهجريين. وهو ما جعل الإمبراطورية تسير بإيقاعين:

أ) إيقاع العصر المفروض عليها من طرف الفرقاء الأوروبيين، الذين كانوا يتطورون بوتيرة هائلة، من خلال الأحلاف العسكرية التي كانت تقيمها الخلافة معهم، إما رغبة منها أو إكراهاً لها. وهذا الإيقاع، شبه السريع نسبياً، طال الجانب العسكري فحسب، دون أن يمتد أثره إلى باقي المنظومة السياسية، أو الصناعية، أو الإدارية، حيث كان الجيش يرمم من حين إلى آخر، بمساعدة بعض الحلفاء الأوروبيين الظرفيين، من أجل مجابهة أوروبيين آخرين، حال ما حصل، مع فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا في حقبات تاريخية مختلفة،

ب) إيقاع التقليد البليد، الذي ظل يلقي بجرانه على دواليب الدولة، ويكرس التخلف في كل الميادين وعلى كل الصعد. وهو ما كان يقيد أيادي الدولة، ويحول بينها وبين أخذ المبادرات، أو التصدي للتحديات المطروحة على كاهلها، ضداً على مطلب الدين نفسه، وفي تصادم صريح ومباشر مع برنامج الوجود، الذي **يفرض التكيف المستمر من أجل مسايرة تشيؤاته ومستجداته!**

2) عدم وجود بيئة مواتية لقيام العلوم التسخيرية، بسبب تبني كل من الخلافة العثمانية بتركيا، ودولة الصفويين بإيران، ودولة المغول بالهند لأنواع هجينة من الإسلام المتدثرة بلباسات دخيلة من الدروشة الهوسية والأسطورة والخرافة التلفيقية، التي استشرت في المرافق الخاصة والعامة لكل هذه الدويلات، إلى أن تم اغتيال العقل المسلم.

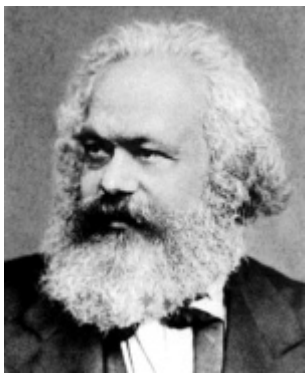

وقد حملت الثورة البولشيفية الشيوعية التي حصلت في روسيا سنة 1917 نذير شؤم مضاعف لمسلمي روسيا والقوقاز والجوار، لمجاهرة الحزب الشيوعي بالإلحاد ومحاربته العلنية للأديان، بصفتها أفيوناً للشعوب، على ما نظر لهم الملحد اليهودي الألماني كارل ماركس (الصورة).

والمؤسف هو أن هذا التوصيف، وعلى صلافته، كان فعلا واقعها في غالب الدول المحسوبة على الإسلام في تلك الفترة، للبعد البرزخي الهائل بين الدين كما عاشه الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته، وإسلام المتأخرين.

وهكذا تردت معاناة مسلمي هذه المناطق نحو الأسوأ، بعد أن كانوا قد

عانوا من صلف التوسع القيصري لقرون، لتتحول مساجد بخارى، وسمرقند، وطاشقند، وداغستان،... إلى مآرب للحيوانات، ومواخر سكر وعربدة لجلب الشباب المسلم ومحو ذاكرته وإعادة صياغتها، ومخازن للتموين، وإصطبلات للحيوانات.

ومن آثار تفكك الإمبراطورية أن حصلت مثلا مناوشات في سنة 1905 بين الأذربيجانيين المسلمين والأرمن المسيحيين في مدينة شوشي بكرباخ والإمبراطورية في شغل شاغل بمآلها نفسه. ومع بداية انهيار الإمبراطورية الروسية تحت معاول الثورة البولشيفية سنة 1917حصلت مذابح للأذربيجانيين من طرف الأرمن في شهر مارس من سنة 1918 وتلتها كردة فعل مذابح للأرمن في شهر سبتمبر من نفس السنة في مدينة باكو بأذربيجان.

وقد أعلنت على إثر هذه المذابح كل من أرمينيا وأذربيجان استقلالهما في 28 مايو، ليظلا مع ذلك، في نزاع طويل النفس حول الحدود وإلى اليوم.

والأثر المباشر لهذا النزاع العرقي، قبل الديني، هو تهديم مسجد مدينة شوشي الجميل الذي ظل مهجوراً وإلى سنة 2000، قبل أن يبدأ التفكير في إعادة تأهيله للعبادة من جديد.

{الصورة العلوية تظهر مسجد "شوشي" في ناجورني كراباخ من الداخل سنة 2000، والصورة السفلية تظهر المدخل الذي غزاه العشب}

وقد بلغ الصلف بالشيوعيين أن حالوا بين المسلمين وبين إعلان شعائرهم أو أدائها، سواء في بيوتهم أو في المساجد التي لم يبق لها من اثر أو وجود.

وبدا واضحاً للعيان أن هذا القرن سيكون قرناً استعمارياً أوروبياً في الصميم سواء أبشروا بالرأسمالية أو بفردوس المطرقة والمنجل، بالرغم من ظهور بعض بوادر التحرر التي بدأت تلوح بشائرها في الأفق، بما أرساه الفقيه المجاهد والعبقري المغربي، قاضي القضاة وخريج القرويين: **محمد بن عبد الكريم الخطابي** (1299 هـ/1882 م – 1382 هـ/1963 م)، من فنون حرب العصابات إبان حرب الريف (1921-1926) ضد الاستعمارين الإسباني والفرنسي، التي سيتبناها بنجاح بعده، كل المستضعفين في مشارق الأرض ومغاربها، من أجل الانعتاق من استعمارية الغرب.

ولم تتورع الدولتان الاستعماريتان، لانعدام الوازع الأخلاقي لديهما، **من إلقاء القنابل الفسفورية والكيمائية المحرمة دولياً على مداشر الريف**، بالرغم من تجنيد 800،000 عسكري فرنسي وإسباني في مجابهة 000 ، 20 من المقاومين يعيشون جفافاً ومجاعة طوال فترة الانتفاضة!

{ويظهر في الصورة الطفل أبو بكر، البالغ من العمر ثمان سنوات، والذي أجريت له عملية جراحية في مستشفى الأطفال بالرباط، المغرب، حيث تدل الإحصائيات الرسمية المغربية أن منطقة الريف، التي ينحدر منها أبو بكر، بها أكبر نسبة وطنية من المصابين بالسرطان}[5]

[5] **أنظر هذا الرابط** : { http://www.arrif.com/modules.php?name=News&file=article&sid=249}

واكتشف المستضعفون لأول مرة، ومنذ أن استعلن الاستعمار الغربي مع مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، بإمكانيته الحربية الهائلة، وتقنياته المتطورة، أن بإمكانهم هزيمته بشروطهم هم، وبآليات حربية بسيطة وغير مكلفة، مما أعاد الاعتبار لعامل الإنسان مجدداً في حسم نتائج حروب الحق والباطل، مادامت الحرب أولاً وأخيراً ما هي سوى حرب إرادات وعقائد وعزائم.

وقد تولى رفع هذا التحدي الهائل، وبنجاح منقطع النظير، لولا الخيانة الداخلية بسبب الجهل، **فقيه من القرويين**، بالرغم من كل ما كانت تئن منه هذه الجامعة من تكلس في العلوم وتخلف عن نبض العصر!

ولم تكن التناقضات الداخلية التي زخرت بها الساحة الأوروبية بأقل من تلك التي عصفت بالإمبراطورية العثمانية. فقد استمر الأوروبيون في إنتاج ذواتهم، بلجوئهم دوماً إلى حسم خلافاتهم السياسية وأطماعهم الاستعمارية، بذات المنطق الذي جربه آباؤهم من قبل في حل مشاكلهم الدينية والعقائدية في القرون الوسطى، التي أدمت أوروبا وأنزفتها لقرون.

وهكذا أعادوا تكرار أنفسهم في حرب كونية مدمرة ثانية لا تبقي ولا تذر.

وقد جاءت حصيلتها المفجعة والمروعة على قدر الإبداع الجهنمي الحربي الغربي نفسه ولا أخلاقياته السياسية البنيوية المواكبة.

وأفرزت هذه الحرب خراباً مدمراً طال كل المدن الأوروبية واليابانية، وأحرق الأخضر واليابس، مخلفاً وراءه الملايين من القتلى المدنيين، والمعطوبين، والمشردين، والمعطلين، زيادة على ما كانت تتطلبه ماكينة الحرب، التي التحمت معاركها في الجو والبر والبحر وفي قاع المحيطات، من وقود بشري على طول الجبهات الساخنة في كل أرجاء المعمورة.

لكن، وبالرغم من هول هذه الفواجع، وحسم نتائج هذه الحرب نهائياً لصالح الحلفاء على طول جبهات الحرب، إلا أن هذا لم يكن مبرراً كافياً، في نظر الرئيس الأمريكي **ترومان** (الصورة)، لانعدام الوازع الديني والأخلاقي عنده وعند مستشاريه، ليحول بينه وبين اللجوء إلى استعمل **السلاح النووي لأول مرة في التاريخ البشري ضد المدنيين اليابانيين** في كل من مدينتي هيروشيما ونجازاكي {*الصور أسفل من اليمين إلى اليسار تمثل: (1) قنبلة هيروشيما بعد الإلقاء على المدنيين، (2) أثر التدمير على الأرض، (3) قنبلة ناغازاكي، (4) أثر التدمير على الأرض*} دون مبرر استراتيجي أو حربي ذي قيمة أو ذي بال.

وهو ما وضع، ومنذئذ مصير البشرية كله على كف عفريت!

فعلى خلفية هذه المشاهد القيامية، حاول بعض المسلمين الواعين تمثل ما يجري حولهم، وتلمسوا طرق الخلاص بالرجوع إلى مرجعيتهم ومساءلتها مجددا لتجيب.

وبما أن طرح الأسئلة، يُعد في حد ذاته استشرافاً لنوع الأجوبة المرتقبة، فقد جاء تشخيص ومعالجة الأزمة، على قدر همم أصحابها، وتجاربهم، وآفاقهم المعرفية.

وأشهر الأعلام الذين اهتموا بمعالجة هذه "الإشكالية-الأزمة" في هذا القرن الذي ودعناه:

---

1) السياسي العربي المخضرم شكيب أرسلان (1286 هـ/1869 م – 1366 هـ/1946 م) الذي ألف رسالة بعنوان: " أسباب تأخر الأمة الإسلامية"،
2) والهندي أبو الأعلى المودودي في مؤلفاته: "واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم"، و"الحكومة الإسلامية، و"منهاج الانقلاب الإسلامي"، و"حقوق أهل الذمة في الإسلام"،
3) والمصري عبد القادر عودة مؤلف: "الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه"،
4) والهندي أبو الحسن الندوي مؤلف: "ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟"....

شكيب أرسلان	**أبو الأعلى المودودي**	**عبد القادر عودة**	**أبو الحسن الندوي**

وكما كان منتظراً من أي إسقاط اجتهادي ظرفي، خاضع لعامل ردة الفعل فحسب، دون الفعل نفسه، ومنكباً على تحليل عوامل الداخل، دون ربطها برباط سببي محكم بالعوامل الخارجية المسببة له أو الموجهة له، والتي مثلث حينها أكبر تحد للمنظومة السياسية الإسلامية، فقد جاءت الحصيلة العملية لهذه الأفكار تنزيلاً لها على أرض الواقع، هزيلة وحصيلة مزجاة، شابتها الكثير من الضبابية على صعيد التأصيل، واللبس على صعيد الطرح، والتصورات الخاطئة على صعيد المنظورية، وعدم الحسم في الأمور المصيرية التي ظلت عالقة.

ولم يكن غريباً، والتحليل متخلف عن نبض عصره، أن يحصل على صعيد التطبيق إقدام وتراجع، وقيام وكبو، في سجل طويل من الإخفاقات والدواهي، يرجع البصر منها حسيراً وكليلاً لو حاول تتبعها باستقصاء من أولها إلى آخرها.

وأهم ما شغل هؤلاء المنظرين والمنافحين أمران:

1) موقع الخلافة ضمن المنظومة الإسلامية،
2) وكيف يمكن إعادة بناء المجتمع الإسلامي من أجل اللحاق بالغرب!.

أما فيما يخص الشق الأول من هذا التساؤل المرتبط ب "الخلافة"، فيمكن ملاحظة أن هذه المحاولة لم تكن أول محاولة من نوعها، على صعيد التشخيص والتوصيف، مادام قد سبق وأن عالجها بإسهاب وتفصيل، لكن دون حسم أيضاً، ومنذ نهاية القرن الثامن الهجري، العلامة، والمؤرخ، وأب علم الاجتماع: **عبد الرحمن بن خلدون** (ت: 808 هـ/1405 هـ) (صورة متخيلة) في كتابه: "**المقدمة**، عندما عاين بدوره في عصره بوادر أفول الحكم السياسي المتدثر بالإسلام تحت الضربات التي كالها له التتار على يد هولاكو، ثم المغول: أبناء جنكيز خان، وتيمورلنك (الأعرج).

لكن الفارق بين عصر ابن خلدون والعصر الحديث، هو أن الحضارة الإسلامية في أيام ابن خلدون، بالرغم من كل الضربات التي تلقتها على أيادي هؤلاء الأقوام البدو، ظلت تعد، وإلى ذلك الحين، أي القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، أقوى حضارة فكرية موجودة في العالم، بما ظلت تحتفظ به من سبق وريادة في علوم الرياضيات، والفلك، والطب، وعلم الاجتماع الذي استحدثه ابن خلدون نفسه، ...وغيرها من المعارف والعلوم، مما جعلها تمتص كل تلك الضربات المهولة بسهولة، بل وأن تستهوي في آخر المطاف، أبناء وحفدة التتار والمغول لينضووا تحت لوائها وينطلقوا بدورهم، إما لبناء صروح حضارية جديدة باسم الإسلام،

كما سيفعل حفدة تيمورلنك في الهند، أو توسيع المجال الجغرافي للعالم الإسلامي، كما سيفعل الترك الأوزبك في ما وراء النهر والتخوم المحادية لروسيا.

ويحسب لصالح الدولة العثمانية، أنها عاصرت الأزمتين، وكانت بمثابة قارب النجاة الذي أخرج العالم الإسلامي الغربي من النكسة الأولى، إلا لتقع مجدداً وبعد خمسة قرون من المثابرة في كماشة الانتكاسة الثانية، التي لم تستطع تجنب قدرها.

ولم تجد الدولة العثمانية الناشئة في أول أمرها، بعد أن قضت على كل مخلفات الغزو المغولي، أية غضاضة من تنبني النموذج الخلدوني، الذي يعتمد على القوة الضاربة للعصبية القبلية في الحكم، بعيداً عن الشورية الإسلامية المحدودة التي أسست لها الخلافة الراشدة خلال الفترة الوجيزة الممتدة ما بين سنة 11 هـ/633 م، سنة وفاة الرسول ﷺ، وتولية أبي بكر الصديق (51 ق. هـ - 13 هـ) لمنصب الخلافة، إلى اغتيال الخليفة الرابع علي بن أبي طالب سنة 40 هـ.

وقد يحار المرء، غير الملم بتاريخ الشعوب التي امتد إليها الإسلام في صدره الأول، والتي نبتت وشبت على الاستبداد المطلق لقرون وقرون ولم تعرف غيره، **في أن يجد تفسيراً مقنعاً لاغتيال ثلاثة خلفاء راشدين من بين أربعة في أقل من ثلاثة عقود**، لولا أن السنن جارية بنواميسها، ومثبتة أن الشورية الإسلامية في الحكم ما كانت لتنبت في مثل هذه البيئات المخثرة بالتاريخ، من دون تبيئة مسبقة وإعداد للنفوس في البيت والمدرسة والشارع، وهو ما لم يحصل قط وإلى يوم الناس هذا.

وقد ساعد العثمانيين مخزونهم القبلي الهائل في وسط سهوب آسيا وشمالها، وشكيمتهم العسكرية التليدة، في التماهي مع هذا النموذج السياسي المركزي في الحكم، ما تماهت القبائل العربية قبلهم في دولة بني أمية سنة (40 هـ/660 م - 132 هـ/739)، التي تعد أول دولة إسلامية، ارتكست عن النموذج الراشدي في الحكم، إلى ما ألفت المنطقة من حكم مستبد وملك عضوض، لظروف موضوعية وقاهرة، لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها!

وأكثر المؤرخين الذين أرخوا لهذا الانقلاب السياسي المصيري في الإسلام، أو تجشموا التنظير له، ظلوا طوباويين في مقارباتهم لهذا الحدث المفصلي التاريخي، سواء أتماهوا معه ومع نتائجه حال ما سيؤثر عن الحزب السني التاريخي، أو وقفوا ضده وضد كل ما حمل حال ما ستنهج أحزاب المعارضة التاريخية التقليدية من: خوارج، وشيعة، ومعتزلة، لأنهم بكل بساطة، لم يكونوا حياديين بالقدر الكافي، ولا تحليليين بالقدر الكافي، وهي أدنى المتطلبات في الحقل التاريخي، لمن يروم تحقيق شروط الموضوعية في مثل هذه الأمور.

ومن هذه الحيثية، فالتاريخ السياسي الإسلامي لم يكتب بعد، بل لا زال يفتقر إلى المؤرخين المحترفين الأكفاء {وليس إلى المؤرخين الرديئين بالمعنى الحزمي (نسبة إلى الإمام ابن حزم الأندلسي)}، الذين يعيدون فتح إضبارات هذه الحقبة الحرجة، ليخضعوها لقراءة موضوعية جديدة، بعيداً عن تشنجات الفرقاء التاريخيين أو التاريخانيين.

وباعتماد هذا النموذج الاستبدادي، المبرر كل التبرير، إن من جهة الموروث التاريخي، أو من جهة البيئة، أو من جهة أفق العصر نفسه، فقد تمكن العثمانيون، بعد قرنين فقط من نكبتهم على أيدي مغول القبائل الذهبية، من إعادة بناء كل ما دمرته جحافلهم، ومن تبوء الصدارة في العالم مجدداً، إلى أن صار الخليفة العثماني العاشر: سليمان القانوني (الصورة)، الذي حكم خلال الفترة (1520 م – 1566 م)، ليس فحسب، حديث الغادي والرائح في حواضر العالم الإسلامي، بل الرجل الذي سيؤثر في الأوروبيين أنفسهم أيما تأثير، بحيث أصبحت الخلافة العثمانية جزءاً من أوروبا، يحسب لها ألف حساب، وطرفاً في نزاعاتها السياسية، إلى درجة أن جمع الخلافة حلف مع فرنسا، جعل أساطيل الخلافة تهجم على مدينة "نيس" (Nice) سنة 1534 م، بطلب من ملك فرنسا، وتشتو في مرافأ تولون (Toulon) (1543 – 1544) على البحر الأبيض المتوسط، لحمايتها من غارات أعدائها الأوروبيين!.

وقد بلغ العثمانيون أوج امتداد لهم في عصر سليمان القانوني هذا، حيث حكموا

الشطر الأكبر من العالم الإسلامي الغربي، الممتد من العراق شرقاً وحتى الجزائر غرباً (أنظر الخريطة)، لمدة ناهزت الأربعة قرون (منذ عهد السلطان سليمان القانوني (927 هـ/1520 – 974 هـ/ 1566 م) وإلى سنة 1343 هـ/1924م، سنة سقوط الخلافة).
وهي أطول فترة حكم بعد حكم بني العباس (132 هـ/739 م – 657 هـ/ 1258 م) في دولتهم الأولى بالعراق، بينما حكم ما تبقى من العالم الإسلامي، وبآلية ذات النموذج الخلدوني السياسي دول أخرى مثل:

1) **دولة المغول**: التي حكمت شبه القارة الهندية من سنة 932 هـ/1525 م، إلى أن أزاحها الاستعمار الإنجليزي في القرن الثامن عشر الميلادي،
2) **ودولة الصفويين**: التي حكمت إيران من سنة 904 هـ/1500 م إلى أن أزاحها الاستعمار الإنجليزي في القرن الثامن عشر الميلادي،
3) **والمغرب الأقصى**، وهو أضعف هذه الحلقات تعداداً من حيث السكان، وأقلهم تراثية حضارية قديمة، والذي تعاقبت على حكمه في نفس الفترة، بعد ذهاب ريح دوله العظام من: مرابطين (473 هـ/1054 – 542 هـ/1147) وموحدين (542 هـ/1147 – 668 هـ/1269)، ومرينيين (668 هـ/1269- 870 هـ/1465)، عدة دويلات محلية، إلى أن فقد هذا القطر القصي من العالم الإسلامي استقلاله بدوره بدخول الفرنسيين سنة 1331 هـ/ 1912 م وفرضهم حمايتهم عليه، بتواطؤ دولي.

ولم يكن لهذه الدول جميعها من دور في نشر الإسلام، سواء في عقر ديارها أو في ربوع المعمورة، حيث تحولت أكثرها إلى دول حيادية في هذا المجال، من باب الواقعية السياسية، كما فعلت تركيا في دول البلقان، بالرغم من دورهم الذي لا ينكر في التصدي على مر القرون لغارات الغرب الصليبي او الاستعماري بعده.
وقد ظل الإسلام يمتد وينتشر بحركيته الخاصة إلى باقي بقاع المعمورة، ليس بعامل قوة هذه الدول أو الدويلات، ولا بحروبهم التي لا تكاد تنتهي سواء فيما بينهم أو بين غيرهم، وإنما بفعل منطقه وجاذبيته وجهد الدعاة المخلصين له فحسب.

وهكذا وجدنا الإسلام يدخل إلى أندونيسيا، وشبه جزيرة الملايو، وإفريقيا الشرقية والغربية، وجنوب إفريقيا بفضل التجار المسلمين. وتكونت ولايات ودول مستقلة في بعض هذه البقاع، إلى أن أزاحها جميعها من الحكم الاستعمار الهولندي بالنسبة لأندونيسيا والملايو، والاستعمار الإنجليزي والفرنسي بالنسبة لشرق وغرب إفريقيا.

وكان لهذا التشرذم المذهبي، وهذا الانقسام السياسي للعالم الإسلامي عواقب وخيمة على الصعيدين: الثقافي والعقائدي:

1) فعلى الصعيد الثقافي، وجدنا اللغة العربية، لغة القرآن، تفقد ذلك الدور المحوري في التواصل بين المسلمين، الذي اضطلعت به إبان عهد الأمويين والعباسيين، بصفتها لغة العلوم بامتياز، لتطفو على السطح اللغات القومية لهذه الدويلات، التي لم يكن لها من مطمح كبير في الاضطلاع بمثل هذه المهمة الحضارية الفذة، أو أن تسد مثل هذا الفراغ.

2) وعلى الصعيد العقائدي، وقعت قطيعة مذهبية ما بين الفكر السني المُتبنَّى من طرف الخلافة العثمانية، وما بين الفكر الشيعي الذي اعتنقته الدولة الصفوية، مما شحن الدولتين بمخزون هائل من العداء الطائفي المتشنج المتبادل، والذي لا يجد مبرره لا من وجهة نظر الدين، ولا من وجهة نظر المنطق السياسي أو الاستراتيجي.

وكان الأثر المباشر لهاتين القطيعتين، **بالإضافة إلى تبني العثمانيين والصفويين للدروشة الصوفية الدخيلة على المنظومة الإسلامية**، حصول خمول في الفكر والإبداع الخلاقين اللذين ميزا عطاء الشعوب الإسلامية في صدر الإسلام، مما أفقد العنصر الإيراني خاصة، وهو الذي

كان يعد في صدر الإسلام، بمثابة الملح للطعام بالنسبة للفكر الإسلامي عامة، أي تأثير فكري على باقي شعوب العالم الإسلامي.

وقد تراكب مع هذه المعضلات، إشكاليتان أخريتان، لا تقلان خطورة، وتمثلتا في:

1) عدم قدرة الخلافة العثمانية على الإبداع في أي مجال علمي، إلى درجة أن الجيش، وهو قوام هذه الدولة، صار يتزود نفسه بما يحتاجه من سلاح وعتاد من المصانع المتخصصة الأوروبية.

2) هشاشة الولاء للدولة المركزية من طرف أقلياتها المتنوعة المكونة لنسيجها الاجتماعي، حال ما يحصل عادة في كل الإمبراطوريات، التي لا يجمع بين أجناسها ومكوناتها المتعددة، في غياب الشورية المتكافئة المطلقة، والاجتهاد التنزيلي الأنف المستمر، سوى الرفاه العام أيام الازدهار الاقتصادي، أو الخوف من قوة المركز، أثناء الأزمات والخصاص.

وقد بدأت بوادر الخلل في المنظومة الفكرية العثمانية تستعلن منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث لم تعد الخلافة تساير التقدم العلمي والثقافي الذي تحول لصالح الأوروبيين.

ولم تدخل سنة 1668 حتى طال هذا الخلل المنظومة العسكرية ذاتها، حيث اختل ميزان القوة البحرية بين الخلافة العثمانية وبين بعض الدول الأوروبية، ليحتل الأسطول العثماني الدرجة الثالثة فقط، بعد الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، وهما دولتان صغيرتان بالنسبة لحجم الإمبراطورية العثمانية يومها.

ثم تفاقم هذا الخلل مع الزمن، لتدخل الخلافة مرحلة من الهوان والترهل والضعف، أطمع فيها الأوروبيين، باسم: "المسألة الشرقية" في القرون (18، و19، و20)، وهي مسألة غربية في الصميم، أساسها بروز الإمبراطورية الروسية، وأطماعها وأطماع باقي الأوروبيين عامة، الإنجليزو الفرنسيين منهم خاصة في التوسع في العالم الإسلامي، على حساب أراضي الدولتين: الصفوية والعثمانية، اللتان أنهكتهما الحروب البينية لقرون.

وهكذا بدأ مسلسل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية من طرف الدول الأوروبية، بغية الاستيلاء عليها، لم يمنع منه سوى تنافس الأوروبيين أنفسهم فيما بينهم.

والغريب، هو أن هذه المسرحية الشرقية ستستمر لقرنين كاملين بالنسبة للخلافة العثمانية، ستتقاطع وتتبادل فيها الأدوار غير ما مرة.

فعندما تحالفت روسيا مع النمسا لاقتسام الخلافة العثمانية، بأن تحتل الأولى العاصمة إستنبول والمضائق على البحر الأسود والبوسفور، وتحتل الثانية دول البلقان، ردت بريطانيا بتحالف مضاد، جمع بينها وبين هولندا وبروسيا.

لكن، هذا لم يمنع روسيا من شن هجوم على تركيا سنة 1806 انتهى بحصولها على بعض المكاسب على البحر الأسود، تكرس بصلح "بوخاريست" سنة 1812. وهو ما شجع روسيا على إعادة الكرة بحرب أخرى سني 1828-1829، انتهت بصلح "أدرنة"، حصلت بموجبه اليونان على الاستقلال.

ثم وجدنا الروس والبريطانيين، وعلى عداوتهما المستحكمة فيما بينهما، لا يترددان في توحيد جهودهما للوقوف في وجه **محمد علي باشا** (1759-1849) (الصورة إلى اليسار)، والي مصر، عندما حاول بدوره الاستيلاء على الأستانة خلال الفترة 1833-1840 م، خشية أن يجدد الخلافة العثمانية

المترهلة!

ثـم اختلطـت الأوراق مجـدداً فـي حـرب القـرم (1853-1856)، فتحالفت تركيا، وفرنسا، وبريطانيا ضد روسيا!. ثم لم يمض عقدان حتى نشبت حرب رابعة بين العثمانيين والروس سني 1877 – 1878، انتصرت فيها روسيا، لتملي شروطها على الخلافة في معاهدة "سان ستيفانو"، إلا لتفرغها بريطانيا من محتوياتها، بتحالفها مع الألماني **بيسمارك** (الصورة)، في معاهدة "برلين" سنة 1878 م.

ثم نشبت الحرب البلقانية سني 1912-1913، التي مزقت أوصال الإمبراطورية العثمانية شر ممزق، لتجد نفسها مرغمة لدخول غمار الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، إلى جانب ألمانيا والنمسا، ضداً على فرنسا وبريطانيا وحلفائهما، والتي انتهت بانهزامها وتوزيع تركتها بين المنتصرين.

لم تعاني الإمبراطورية العثمانية من الأعداء الخارجيين فحسب، بل عانت أيضاً من تركيبتها الاجتماعية الداخلية وغير المتجانسة، وقوانينها التشريعية التي لم يطرأ عليها كبير تغيير، أو تجديد، أو إعادة تنزيل، منذ صدر الإسلام، بالرغم من تجاوز الظروف والأحداث لموجبات التنزيل القديم. وهكذا وجد المتربصون الأوروبيون من هذا الوضع النشاز للخلافة فرصتهم الذهبية للتدخل المستمر في شؤونها الداخلية.

وقد لعبت طائفة "الدونما"، وهم جماعة تركية تنحدر أصولهم من اليهود الذين كانوا قد طردوا مع ما تبقى من المسلمين بالأندلس في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ولجئوا إلى تركيا واستوطنوا سالونيك، ثم أظهروا اعتناق الإسلام في القرن الثامن عشر الميلادي، دوراً محورياً في الانقلاب على **السلطان عبد الحميد الثاني** (الصورة إلى اليسار) سنة 1908، الذي رفض عروض الصهيوني تيودور هرتزل (1860-1904) (الصورة إلى الأسفل) في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وكان من أثر هذه التداعيات الداخلية والخارجية أمران بالغي الأهمية والخطورة بالنسبة لمستقبل المنطقة الإسلامية، هز وجدان المسلمين قاطبة من اندونيسيا إلى المغرب الأقصى:

1) إعلان رئيس الوزراء البريطاني **اللورد آرثر بلفور** وعده المشؤوم في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين سنة 1917، كثمن لإقحام الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب إلى جانب بريطانيا، بتأثير من **اللوبي الصهيوني** فيها،

2) العمل على تقويض الخلافة العثمانية.

تيودور هرتزل	**آرثر بلفور**	**كمال أتاتورك**

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الصهيوني/البريطاني الأخير، فقد تمت الاستعانة بكمال أتاتورك (1838 – 1880) (الصورة)، وهو عسكري من يهود الدونما، تخرج من الكلية الحربية بفرنسا وانتمي إلى حزب **"تركيا الفتاة"** الداعي إلى القومية الطورانية.

وقد تمكن هذا الحزب من تحقيق الأهداف **الاستعمارية - الصليبية** المرسومة له، بالوكالة، من خلال الروزنامة التالية:

أ) عزل السلطان عبد الحميد سنة 1909، ثم إلغاء السلطنة وعزل السلطان وحيد الدين في فاتح شهر نوفمبر سنة 1922،

ب) إعلان الجمهورية في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1923، وتولي أتاتورك لرئاستها في 29 أكتوبر من نفس السنة،

ت) إلغاء الخلافة ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف في 3 مارس 1924،

ث) إلغاء المحاكم الشرعية في 28 أبريل من نفس السنة،

ج) إلغاء الطربوش، وارتداء القبعة الأوروبية في 25 نوفمبر 1925،

ح) إقرار القانون المدني السويسري في 4 أكتوبر 1926،

خ) استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني سنة 1928.....

والبنود المسطرة باللون الأحمر لا تخطئك النبأ في نكهتها الصليبية على صعيد تقويض المؤسسات الدينية، والمدنية، واللغوية، والحكمية للخلافة، وعلى اهتراء الأخيرة!....إلخ.

فهذا كان مطلباً صليبياً ملحاً، وبإجماع من الدول الاستعمارية الأوروبية.

وكان لوقع إلغاء الخلافة أثره الكبير في وجدان المسلمين قاطبة، ستتردد أصداؤه من المحيط إلى المحيط.

ولم تختلف ردة فعل المسلمين بالنسبة لهذا الحدث، عن ردة فعل إخوانهم منذ سبعة قرون خلت، يوم قضى حفيد جنكيز خان: هولاكو على الخلافة الصورية للعباسيين سنة 654 هـ/1256 م.

لكن، ما لم ينتبه له أحد هو: أن في كلا الحالتين، كان الرد الإسلامي على هذين الحدثين الجللين، عاطفياً في الصميم ولم يكن عقلانياً ولا إنجازياً ببرنامج عمل ورؤية مستقبلية وهدف محدد وأفق لزمن التنزيل على الأرض.

أي أن الظاهرة لم تتجاوز مرحلة التشنج، حيث غطت عليها قرقعة السيوف أو القنابل إلى أن تنوسيت تماماً مع الأجيال المدجنة اللاحقة، قبل أن تبعث مجدداً من رمادها مع كل محتل في عود أبدي.

الآن، وقد أحطنا ببعض جذور الأزمة وما آلت إليه مؤسسة الخلافة على يد المستعمرين الأوروبيين، فتعالوا بنا ننظر إلى أثر الزلزال ذاته على صعيد قطري، ممثلاً في سلطنة المغرب.

انتهى

ويليه الجزء الثاني.